

# قرار رئيس الوزراء بشأن ضوابط وشروط التعين في الوظائف القيادية والإشرافية

ثالثاً: مع مراعاة قانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية يكون

التعيين في وظائف الاجهزة التنفيذية للسلطة المحلية وفقاً ما يلي:

1- بقرار جمهوري، بعد موافقة مجلس الوزراء، بناء على ترشيح من وزير الادارة المحلية لوظيفي وكيل محافظة ووكيل محافظة مساعد من مجموعة وظائف الادارة العليا.

2- (أ) بقرار من رئيس مجلس الوزراء، بعد موافقة مجلس الوزراء، بناء على ترشيح من وزير الادارة المحلية لوظيفي وكيل محافظة ووكيل محافظة مساعد من مجموعة وظائف الادارة العليا.

(ب) بقرار من رئيس مجلس الوزراء، وبعد موافقة مجلس الوزراء، بناء على ترشيح من امين العاصمة /محافظ بالتنسيق مع الوزير المختص (بما يليه) رئيس اداري ورؤساء الاجهزة التنفيذية في المحافظة من مجموعات وظائف الادارة العليا.

3- (أ) بقرار من رئيس الاداري المختص (بالنسبة لديوان عام المحافظة والاجهزة التنفيذية في المحافظة) أو من مدير عام المديرية (بالنسبة للمديريات) وبعد موافقة مكتب الخدمة المدنية والتأمينات لوظيفتي مدير ادارة ورئيس قسم ومن في مستواهما.

(ب) بقرار من المحافظ أو من يفوضه، بناء على ترشيح من مدير ادارة ورئيس قسم ومن في مستواهما.

الخدمة المدنية والتأمينات في المحافظة لموظفي المجموعات

الوظيفية الأخرى.

مادة (3) مع مراعاة استيقاء الشروط المحددة في المادة (2) والشروط القانونية الأخرى يكون التعين في وظائف الخدمة العامة وفقاً للجارة والكافحة الوظيفية التي تبيّنها تقارير الأداء السنوية للموظف وتكون الأفضلية للترشيح شغل أي وظيفة للأجر بحسب الأولويات التالية:

1- ترتفع موضع من علوات الدرجة المعين بها كل من:

ذات الوحدة التنظيمية.

2- نقل داخلي لموظف يشغل وظيفة أخرى من نفس المستوى من وحدة تنظيمية أخرى داخل وحدة الخدمة العامة.

3- ترتفع موضع من وظيفة مشابهة من الفئة الأولى مبادرة من بين موظفي وحدة الخدمة العامة.

4- نقل موظف من وحدة خدمة عام أخرى حسب القانون.

5- أن يتضمن تعين جديد وفق أحكام القانون.

مادة (4) أحكام وقواعد عامة:

1- يفتح الموظف المرشح شغل إحدى وظائف الادارة العليا أو الادارة الإشرافية منتهية إضافية عند التعين إذا كان راتبه أكبر من بداية ربط درجة المؤهل.

2- تمني الزايا المحددة في المادة (1) الفقرة ثالثاً من هذا القرار للموظفين الذين تتطرق إليهم معايير استحقاقها، ولم تكن قد أخذت في الاعتبار التي تقتضي على أساسها إلى الهيكل العام للوظائف والأجور والمرتبات الملحقة بالقانون رقم (43) لسنة 2005م، اعتباراً من التاريخ العتمد لهاته.

3- ينحصر التعين في مجموعات الوظائف الاختصاصية، الفنية، الكتابية، الحرفة والخدمات المعاونة في الفئات والدرجات المحددة في المادة (1) الفقرة (أ) الفكرة (ثالثاً) ولا يجوز التعين فيها عداها إلا بعد صدور نظام توصيف وتقدير الوظائف.

4- يستحق الموظفون الذين تم اختيارهم للدراسات العليا (ماجستير، دكتوراه) بعد إعادة تعينهم وفقاً للمؤهل الأعلى في الدرجة المقابلة بالهيكل العام فارقاً بداية الرابط للموظف في مرتبة من مراتب الدرجة الإدارية وفقاً ما يلي:

الحاصلون على البليوم العالي بعد البكالوريوس الذي لا تقل مدة دراسته عن ستة عشرة علامة من علوات الدرجة المعين عليهم.

5- تقويم وحدات الخدمة العامة بقياس مستوى الكفاءة والجودة بما يتناسب مع نوع ومستوى الوظائف الموجودة فيها بالتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية والتأمينات.

6- يحظى الترشح في أي من وظائف الادارة العليا أو الادارة الإشرافية، مالم تكن الوظيفة المرشح للتعيين فيها متقدمة في البكلوريوس لوحدة الخدمة العامة / الوحدة الإدارية المعتمد من وزارة الخدمة المدنية والتأمينات والمقرر من السلطة المختصة ولا يعتمد بقرارات التعين التي تصدر خلافاً لذلك، وتقوم الوزارة بصورة عاجلة بوضع أسس ومعايير تنظيمية جديدة تكفل التخلص من التضخم الذي تعيّن منه الهيكل التنظيمي القائم، وعلى كافة الجهات مراجعة هيكلاتها في ضوء ذلك وبما يضمن تنفيذ الفعاليات المحددة في هذا القرار وتحقيق مقاصده في الإسهام بصلاح الوظيفة العامة.

7- لا يكون التعين إلا في وظيفة شاغرة معتمدة في موازنة وحدة الخدمة العامة أو الوحدة الإدارية.

8- تقلل الشروط المحددة في هذا القرار الحد الأدنى من متطلبات التعين، ولا تتفق عن أية شروط أخرى تقتضي طبيعة الوظيفة.

9- يمنع التعين في الوظيفة العامة قطعياً من الموظفين الفاضلين الذين تم اختيارهم إلى صندوق الخدمة التخصصية بعد معالجة أوضاعهم بموجب قانون صندوق الخدمة المدنية رقم (1) لسنة 2004م.

10- لمجلس الوزراء أن يغير الشروط الواردة في هذا القرار عند صدور نظام توصيف وتقدير الوظائف الذي سيحدد بدقة موضوعية مهام وواجبات ومسؤوليات الوظائف وما يتطلب أداؤها من مؤهلات ومحارف وقدرات وخبرات ومواقف خاصة يتنبغي توافرها في المتقدم لشغلها.

مادة (5) يكون التعين في وظائف الهيكل العام بالقوات المسلحة والأمن وفقاً للباديء والأسس والشروط العامة المحددة في القانون رقم (67) لسنة 1991 بشأن الخدمة في القوات المسلحة والقانون رقم (15) لسنة 2000م بشأن هيئة الشرطة ولائحته التنفيذية.

مادة (6) يعد جدول الوظائف المرفق بهذا القرار جزءاً لا يتجزأ منه ويقرأ معه.

مادة (7) يلغى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (276) لسنة 1992م بشأن نظام شغل الوظائف.

مادة (8) يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة مجلس الوزراء بتاريخ 24/جماد أول/1428هـ الموافق 9/يونيو/2007م

د. علي محمد مجرور  
وزير الخدمة المدنية والتأمينات

حمد خالد الصوبي  
وزير الضرائب

د. علي محمد مجرور  
وزير الضرائب

وزير الضرائب